

التقرير العاشر للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ١٤ من القرار
١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن امتثال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أو رفاقهم، إلى أوطانهم، وأن أقدم كل ستة أشهر تقريراً عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق. ويشمل هذا التقرير كلتا المسألتين ويورد سرداً مختصراً للتطورات ذات الصلة التي استجرت منذ تقريريّ السابقين (S/2002/664 و S/2002/931).

٢ - وقد ورد في الفقرة ١٨ من تقريريّ السنوي عن أعمال المنظمة^(١) ما يلي:

”لا تزال حكومة العراق ترفض قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات المصادرة. وتعهد العراق مؤخراً بإعادة الوثائق التابعة للمحفوظات الكويتية الوطنية، وتمكن المنسق رفيع المستوى الذي عينته من المشاركة في اجتماعاتي مع وزير الخارجية العراقي في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقد اقترحت إعادة إنشاء آلية للأمم المتحدة لإعادة المحفوظات الوطنية وغيرها من الممتلكات الكويتية، وقبلت حكومتا الكويت والعراق هذا الاقتراح. غير أن العراق رفض مراراً وتكراراً الاجتماع مع المنسق رفيع المستوى لبحث مسألة الأشخاص المفقودين“.

ويعرض هذا التقرير آخر ما استجد بشأن هذه المسألة نظراً لأن السلطات العراقية قد صدرت عنها بوادر مشجعة بشأن الاتصالات مع يولي فورونتسوف، المنسق الرفيع المستوى، منها ما يتصل بمسألة إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى أو رفاقهم.

٣ - وقد ظللتُ خلال الفترة المشمولة بالتقرير في حوار مع مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، اجتمعت بنائب رئيس الوزراء العراقي، السيد طارق عزيز، في جوهانسبرغ واقترحت وضع الأساس لإحراز تقدم بشأن المسائل المتعلقة المتصلة بالعراق بالطريقة التي جرى بها إحراز تقدم بشأن مسألة إعادة الوثائق الكويتية. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، عقدت جولة أخرى من المحادثات مع وزير خارجية العراق، السيد ناجي صبري، في نيويورك.

٤ - وواصل المنسق، تنفيذاً لولايته، الاتصالات مع قيادة جامعة الدول العربية. واستقبل الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير فورونتسوف في القاهرة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ لمناقشة مسائل متعلقة بولايته (انظر S/2002/419، الفقرة ٣٤). وكما ذكر في الفقرة ٣ من تقريرني عن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (A/57/386)، أدت جامعة الدول العربية، وأمينها العام بالخصوص، دوراً بناءً في تيسير موافقة العراق على رد الوثائق المملوكة لإدارة المحفوظات الكويتية. وفي مناقشات أحرقت فيما بعد بشأن نقل الوثائق الكويتية، أُنفق على أن ترسل جامعة الدول العربية ممثلين إلى منطقة النقل للمشاركة في عملية التسليم. (انظر أيضاً الفقرة ٦٠ أدناه).

٥ - وخلال المناقشة المفتوحة التي أجزاها مجلس الأمن بشأن العراق في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، تناول ممثلون عديدون (الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، باكستان، بلغاريا، تركيا، جامايكا، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، سنغافورة، السنغال، السودان، الصين، العراق، عمان، غينيا الهند، فلسطين، قطر، الكامبيون، كمبوديا، كولومبيا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منظمة المؤتمر الإسلامي، موريشيوس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن) مسائل منها مسألة إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى أو رفاتهم، فضلاً عن رد جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق (انظر S/PV.5625 و S/PV.4625، القرار الأول، القرار ٢، القرار ٣).

٦ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي جاء في الفقرة التاسعة من ديباجته أن المجلس يسوؤه أن حكومة العراق

”لم تمثل للالتزامات المترتبة عليها... عملاً بالقرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بإعادة، أو التعاون في معرفة

مصير، رعايا الكويت ورعايا البلدان الثالثة الذين يحتجزهم العراق دون وجه حق، أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق دون وجه حق“.

٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وجه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، إلى رسالة (S/2002/1350) علق فيها على رسالة من رئيس العراق، مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر، يخاطب فيها ”الشعب في الكويت“. ويذكر الشيخ صباح في الفقرة ٧ من رسالته أن القيادة العراقية ”ليس لديها أي إرادة سياسية ... لحل مشكلة إعادة جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى أو رفاقهم ... لأن الرسالة العراقية لم تتضمن أي إشارة إلى التزام العراق الرسمي بإعادة جميع الأسرى الكويتيين وغيرهم من الأسرى“. كما أشار الشيخ صباح إلى الوثائق التي ردها العراق إلى الكويت هي ”بمجرد أوراق لا تشكل في الواقع محفوظات الكويت الحقيقية الرسمية المعنية“.

٨ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت مع الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، السفير محمد الدوري، الذي أبلغني بأن وزير خارجية العراق قد دعا المنسق إلى زيارة بغداد لمناقشة جميع المسائل المتصلة بمهمته.

ثانياً - إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى أو رفاقهم

ألف - معلومات أساسية

٩ - في ٢١ آب/أغسطس، قدم المنسق إحاطة إلى المجلس حول تقرير التاسع المقدم عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بشأن إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى أو رفاقهم (S/2002/931). وأشار السفير فورونتسوف أثناء تلك الإحاطة إلى أنه رغم الاتفاقات المشجعة التي جرى التوصل إليها في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في بيروت، ”لم يحرز تقدم كبير بشأن هذه المسألة“. وأبدى كذلك استعداده للاجتماع، بشكل عاجل، بالمسؤولين العراقيين في أي وقت وأي مكان وقال إن العراق ينبغي له أن يغتنم الفرصة المتاحة له حالياً لكي يمضي قدماً في حل هذه المسألة الإنسانية المتبقية.

١٠ - وقال رئيس مجلس الأمن، في بيان أدلى به للصحافة في وقت لاحق، إن الأعضاء قد أعربوا مرة أخرى عن ”بالغ قلقهم إزاء استمرار محنة رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى الذين لا يزالون في العراق وأعربوا عن تعاطفهم مع أسر هؤلاء الرعايا.“ كما أعربوا عن تأييدهم لـ ”دعوة الأمين العام العراق إلى استرداد مصداقيته بشأن المسائل الإنسانية المعلقة

والوفاء بما اعتمزمه من التنفيذ الكامل لقرار مؤتمر قمة بيروت بشأن مسألة المفقودين.“
و”أكد“ أعضاء المجلس كذلك ”أهمية العمل الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية
واللجنة الثلاثية في حل هذه المسألة الإنسانية“، و”حثوا العراق على التعاون الكامل مع
السفير فورونتسوف في أداء ولايته بالصيغة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤
(١٩٩٩)“.

١١ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، أعرب مجلس الوزراء الكويتي عن ارتياحه للتقرير التاسع
للأمين العام. وأصدر مجلس الوزراء بياناً أعرب فيه عن التقدير لتعاطف أعضاء مجلس الأمن
بشأن محنة أسرى الحرب وأسرههم التي يملكها الحزن.

١٢ - وقد جاء في بلاغ صحفي صدر في ٣ أيلول/سبتمبر، في أعقاب الدورة الرابعة
والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي، التي عقدت في جدة، بالمملكة العربية
السعودية ما يلي:

”أكد المجلس مجدداً مواقفه الثابتة بشأن ضرورة التزام العراق بتنفيذ كافة
قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة إطلاق سراح الأسرى والأسرى الكويتيين
وغيرهم من رعايا الدول الأخرى واتخاذ خطوات عملية ملموسة تؤدي إلى تنفيذ
كامل لتلك القرارات وتحول دون تكرار ما حدث في عام ١٩٩٩“ (انظر
A/57/417-S/2002/1042، المرفق).

١٣ - وفي المناقشة العامة التي جرت في الجمعية العامة، حث عدة متكلمين العراق على
الامتثال الفوري لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة المسائل المتصلة بالأسرى
والمفقودين الكويتيين. وشدد الشيخ سالم صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس
الوزراء، وزير خارجية الكويت، في البيان الذي أدلى به في ١٣ أيلول/سبتمبر أمام الجمعية
العامة في دورتها السابعة والخمسين على أن الزعماء العرب يطالبون العراق بالتعاون من أجل
إيجاد حل سريع ونهائي لمسألة الأسرى والرهائن الكويتيين، ”ولكن للأسف لم ينفذ هذا
القرار“.

١٤ - وفي وقت لاحق أبلغ الصحافة في نيويورك بما يلي: ”إننا نأمل في أن تعقب هذه
الخطوة خطوات إيجابية أخرى تؤدي إلى الإفراج عن أسرانا. فحينئذ فقط يمكن إغلاق هذا
الملف. إن مسألة الأسرى الإنسانية هذه تتصدر الاهتمامات الوطنية للكويت حكومة وشعباً
منذ التحرير.“ وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية في ١٧ أيلول/سبتمبر، دعا الشيخ صباح
إلى إدراج مسألة رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى في أي قرار جديد بشأن العراق.

ورحب بموافقة العراق على إعادة مفتشي الأسلحة ولكنه قال إن مسألة الأسرى الكويتيين ذات أهمية أكبر و”ينبغي متابعتها بتوفير المزيد من المعلومات عن مصيرهم.“

١٥ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، وجه الشيخ صباح السالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية الكويتية للمفقودين وأسرى الحرب، رسالة إلى السيدة ماري روبنسون بمناسبة انتهاء مدة خدمتها كمفوضة سامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقال الشيخ سالم في رسالته، معرباً عن امتنانه للسيدة روبنسون لما بذلته من جهود من أجل المفقودين الكويتيين، ”إنها مسألة مأساة إنسانية مؤثرة للغاية تنطوي على قدر كبير من الألم، وبخاصة لدى لأسر الأسرى، التي ما زالت لا تعرف أي شيء عن مصير أحبائها.“

١٦ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، شدد السيد عمرو موسى، الأمين العام للجامعة الدول العربية، على ضرورة تصعيد الجهود الدولية الهادفة إلى وضع حل لمسألة الرعايا الكويتيين المفقودين. وقال السيد عمرو موسى، متحدثاً في جنيف، إنه سيناقش المسألة مع رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، يعقوب كيلينرغر.

١٧ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أبدى الشيخ محمد صباح السالم الصباح، وزير الدولة للشؤون الخارجية الكويتية، ملاحظة، في اجتماع للجنة الكويتية المصرية المشتركة، ذكر فيها أن بلاده تشعر بخيبة أمل بسبب عدم تحمس العراق لتبني ”مبادرة إيجابية تجاه قضية أسرى الحرب وهي قضية إنسانية، وفقاً لمقررات مؤتمر قمة بيروت“. وقال إن النداء قد وُجّه إلى العراق لإيجاد حل لمسألة أسرى الحرب، بيد أنه لم تبدر منه استجابة حتى الآن، وأضاف ”وإننا نقول إننا نشعر بخيبة أمل.“

١٨ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي مرسوماً يقضي بمنح عفو عام عن جميع السجناء السياسيين. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، صرح الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت، أنه لم يتم إبلاغ الكويت رسمياً حتى الآن بالإفراج عن أي أسرى كويتيين في العراق، عملاً بالعفو العام.

١٩ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قال السيد أحمد خالد الكليب، سفير الكويت لدى جامعة الدول العربية، في تصريح أدلى به إلى وكالة الأنباء الكويتية أن الكويت قد طلبت رسمياً من الجامعة تحديد ما إذا كان هناك رعايا كويتيون بين السجناء الذين أطلق سراحهم من السجون العراقية. وقال المتحدث باسم الجامعة العربية، السيد هشام يوسف، إن الأمين العام، عمرو موسى، على اتصال بالحكومة العراقية، للاستفسار عما إذا كان العفو يشمل رعايا كويتيين.

٢٠ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وصف السيد طه ياسين رمضان، نائب الرئيس العراقي، في مقابلة أجرتها معه محطة التلفزيون الحكومية العراقية، التقارير التي تشير إلى أن العراق يحتجز سجناء كويتيين بأنها "لا أساس لها". ودعا السلطات الكويتية إلى زيارة العراق والبحث حيثما شاؤوا عن رعاياهم. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، كذب الشيخ أحمد فهد الصباح، وزير الإعلام الكويتي، تصريحات السيد طه رمضان بأن العراق لا يحتجز أي سجناء أو أسرى حرب كويتيين. وقال الشيخ سالم صباح السالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، متحدثاً في نفس اليوم إلى وكالة الأنباء الكويتية، إن التصريح الذي أدلى به نائب الرئيس العراقي يبين أن العراق ينكث بالعهد الذي قطعه على نفسه بالتعاون في هذه المسألة الإنسانية.

٢١ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الشيخ أحمد فهد الصباح، وزير الإعلام ووزير النفط بالوكالة في الكويت، ضرورة إيجاد حل نهائي وسريع لمسألة السجناء والمعتقلين الكويتيين، المحتجزين في العراق، وحث بغداد على أن "تنفذ إيجابياً" قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). وبعد الاجتماع الوزاري العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة، قال الشيخ أحمد، "يتعين على العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما تلك المتعلقة بمسألة السجناء".

٢٢ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كرر الشيخ محمد صباح السالم الصباح، وزير الدولة للشؤون الخارجية الكويتية القول بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي محنة أسرى الحرب الكويتيين المحتجزين في العراق أولوية مساوية وللأولوية التي يعطيها مسألة القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية. وأشار إلى أن مسألة أسرى الحرب ستظل دوماً على رأس أولويات جدول أعمال مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجي.

باء - الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في الآونة الأخيرة في ما يتعلق بإعادة أو عودة

جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى، أو رفاقهم

٢٣ - في ١٧ أيلول/سبتمبر، اجتمعت، في نيويورك، بالشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية الكويت. وإثر الاجتماع، أدلى الشيخ صباح الأحمد بتصريح إلى الصحافة قال فيه إن مسألة أسرى الحرب ينبغي أن تكون من بين المسائل التي يتعين على العراق الالتزام بتسويتها. وأضاف أن الكويت ترحب بأي قرار جديد يتضمن حكماً يحث العراق على الإفراج عن جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. وأعرب وزير الخارجية عن أمله في أن يواصل مجلس الأمن متابعة مسألة إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى.

٢٤ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، تلقيت رسالة من الشيخ سالم صباح السالم الصباح رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، عبر فيها عن امتنانه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لمسألة السجناء من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى. وعبر أيضا عن الأمل في قيام مجلس الأمن "بمنح مسألة أسرى الحرب الأولوية التي تستحقها".

٢٥ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، التقى المنسق في فيينا بالسفير سعيد حسن الموسوي، مدير إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات في وزارة الخارجية العراقية، وأثار معه، في جملة أمور، مسألة إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى أو رفاقهم. وشدد السفير الموسوي على أن قضية المفقودين من العراقيين ينبغي إيلاؤها قدرا مساويا من الاهتمام والانشغال على المستوى الدولي، وأكد رغبة العراق في عقد مناقشات ثنائية بين الكويت والعراق بشأن هذه المسألة. وحث السفير فورونتسوف العراق على إعادة ما قد يكون بأرضه من رفات لرعايا كويتيين، وأن يقدم إيضاحات عن الأشخاص الذين اعترف العراق، في مرحلة سابقة، باحتجازهم في البصرة، وعددهم ١٢٦ شخصا، ولكنه زعم أنه لا يعرف شيئا عن أماكن وجودهم بعد أحداث آذار/مارس ١٩٩١.

٢٦ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع المنسق مع السيد آرنولد لويثولد، نائب رئيس شعبة المنظمات الدولية، والسيد إدي أبغ، نائب رئيس العمليات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلجنة الصليب الأحمر الدولية في جنيف، وكرر تأكيد أهمية الدور الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن مسألة إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى أو رفاقهم وأعرب عن الأمل في تحقيق نتائج إيجابية. وأكد السيد لويثولد ضرورة احترام سرية أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية واستقلاليتها.

٢٧ - واجتمعت اللجنة الثلاثية في جنيف يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى غرار ما كان عليه الحال في السنوات السابقة، واصلت لجنة الصليب الأحمر الدولية جهودها لتشجيع مشاركة العراق المحددة في العملية. وأعلمت السلطات العراقية لجنة الصليب الأحمر الدولية بأن موقفها لا يزال على ما هو عليه وأن المسؤولين العراقيين لن يحضروا الاجتماع الحالي. وتم إبلاغ المنسق، أثناء المناقشات التي أجراها مع أعضاء اللجنة الموجودين في جنيف، أنهم يقدمون دعمهم الإيجابي إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في جهودها الهادفة إلى استئناف أنشطة اللجنة. وأشار أحد المشاركين إلى أن اللجنة لم تتمكن من تحقيق نتائج إيجابية بسبب عدم تعاون الحكومة العراقية. ويؤمل أن يتبنى العراق، في ضوء عودة المفتشين التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وإعادة المحفوظات الوطنية الكويتية، نهجا يتسم

بحسن النية حيال المسألة الإنسانية لأسرى الحرب والمحتجزين والمفقودين. وفي جنيف، اجتمع المنسق أيضا مع سفير الولايات المتحدة في الكويت، السيد ريتشارد جونز، الذي أثار، في دورة اللجنة الثلاثية، مسألة النقيب سكوت سبيكر^(٢).

٢٨ - وفي جنيف، اجتمع السفير فورونتسوف، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بالسيد كريم غزراوي منسق مفوضية حقوق الإنسان للمنطقة العربية، وطلب إليه إبلاغ السفير مافروماتس، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، بأن مسألة المفقودين العراقيين قد أثرت في جميع تقارير الأمين العام. وتتم متابعة هذه المسألة مع الموافقة الكاملة للمسؤولين الكويتيين، على الرغم من أن ذلك لم يشر إليه في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٨٩).

٢٩ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، سافر المنسق الرفيع المستوى إلى الكويت حيث قابل الشيخ صباح الخالد رئيس مكتب الأمن الوطني للكويت. وخلال الاجتماع، أبدى الشيخ صباح الخالد استعداد الكويت لاتخاذ أية خطوات إضافية، إذا ما اقتضى الأمر، لإيجاد حل لمسألة المفقودين. وشدد السفير فورونتسوف على أهمية إحراز تقدم، بشكل مبدئي على الأقل، فيما يخص إعادة الرفات. والتقى أيضا بالشيخ سالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب. ولوحظ في ذلك الاجتماع أنه لم يجرز تقدم يمكن الإفادة عنه فيما يتعلق بمسألة إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى، أو رفاتهم.

٣٠ - في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، استقبل المنسق الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس وزراء الكويت بالنيابة ووزير خارجيتها، الذي أعرب عن الأمل في إحراز تقدم قريبا بشأن المسألة الإنسانية ذات الصلة. وقال السفير فورونتسوف إنه حث العراق في مناسبات عديدة على التعاون مع الأمم المتحدة بشأن إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا البلدان الأخرى أو رفاتهم. وأعرب المنسق عن أسفه لعدم توفر أي معلومات جديدة بشأن وجود مفقودين كويتيين بالعراق. وإذ لاحظ المنسق أن نقل الوثائق الكويتية يعد خطوة إيجابية فقد شدد على أن مهمته تقتضي اقتناعا كبيرا من جانب جميع الأطراف المعنيين بمأساة الأشخاص المفقودين.

٣١ - ومن الجدير بالذكر أن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان واصل متابعة التطورات فيما يتعلق بالأسرى والمفقودين الكويتيين غير المعروف مصيرهم بالإضافة إلى العراقيين المفقودين. ورحب السفير مافروماتس، في التقرير المؤقت الثالث المعنون "حالة حقوق الإنسان في العراق" (A/57/325)، المقدم إلى الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بالعفو العام عن السجناء الذي أعلن مؤخرا في العراق. ومع ذلك أشار في الفقرة ٢١ من

تقريره إلى أنه ”فيما يتعلق بمسألة الأسرى الكويتيين والأشخاص غير المعروف مصيرهم منذ وقت احتلال العراق للكويت، يلاحظ المقرر الخاص عدم وجود تطورات إيجابية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وحسبما ورد سابقا، بحث المقرر الخاص حكومة العراق على التعاون مع اللجنة الثلاثية ومع المنسق رفيع المستوى، السفير يولي فورونتسوف“.

٣٢ - وفي الفقرة ٧ من الرسالة الموجهة إليّ والمؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2002/1294، المرفق)، صرح وزير الخارجية العراقي، السيد ناجي صبري بما يلي:

”أما بالنسبة لمعرفة مصير مفقودي رعايا الكويت ورعايا البلدان الثالثة، فقد تعاون العراق تعاوننا تاما مع الدول وأبدى كامل الاستعداد للتعاون المباشر مع الكويت لحل هذه المسألة الإنسانية المتمثلة بوجود ١٣٧ ١ مفقودا عراقيا و ٥٨٢ مفقودا كويتيا ومن جنسيات أخرى وإبعادها عن محاولات التسييس المغرضة التي تمارسها الإدارة الأمريكية. بما يلحق الضرر بالطرفين. مع العرض أن العراق قد تعاون ولا يزال مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها طرفا دوليا محايدا ومع الدول التي لديها ملفات للمفقودين من أجل تنفيذ الالتزامات المحددة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩“.

٣٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وصل المنسق العام للجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد بالتازار ستيهيلن، إلى الكويت حيث أجرى مباحثات بشأن سبل حل مسألة المفقودين. وأعرب عن أمله في أن يستأنف العراق تعاونه مع اللجنة الثلاثية. وقام أيضا بإبلاغ وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بأن لجنة الصليب الأحمر الدولية تقوم بحث العراق على تنفيذ القرارات المتصلة بالمفقودين.

٣٤ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استلمت رسالة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى، أبلغني فيها بأن العراق قد وافق على تعليق العمل بالنصاب القانوني للجنة الفرعية الفنية للجنة الثلاثية المعنية بمسألة الأسرى والمفقودين وأن العراق سيستأنف مشاركته في أعمال اللجنة الفرعية لمدة أربعة أشهر. وسيتيح التعليق المذكور عقد اجتماعات بين العراق وأي عضو آخر من أعضاء اللجنة الثلاثية في حضور عضو ثالث من اللجنة يوافق على حضوره العراق والطرف الآخر. وأعرب السيد موسى عن أمله في أن يساعد التحرك العراقي الجديد في كسر الجمود المتعلق بمسألة الأسرى والمفقودين وأكد على أن الجامعة العربية ستواصل التنسيق مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة الهامة.

٣٥ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وأيضا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع السفير فورونتسوف مع الممثل الدائم للعراق، السفير محمد الدوري، في نيويورك لمناقشة جملة أمور

منها موافقة العراق على استئناف المشاركة في أعمال اللجنة الفرعية الفنية التابعة للجنة الثلاثية وغير ذلك من التطورات ذات الصلة.

ثالثاً - إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق

ألف - معلومات أساسية

٣٦ - في ٢١ حزيران/يونيه، قدم المنسق إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الثامن (S/2002/664). وأشار بشكل خاص إلى "أن العراق قد دُعي، في ٢٨ آذار/مارس أثناء مؤتمر القمة العربي الرابع عشر الذي عقد في بيروت، إلى التعاون في السعي إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومحددة بشأن مسألة رد الممتلكات الكويتية وخاصة المحفوظات الوطنية. وهناك الآن موافقة عراقية رسمية على إعادة الوثائق. ووافقت حكومتا الكويت والعراق على اقتراح الأمين العام إعادة إنشاء الآلية المستخدمة في السابق لإعادة الممتلكات الكويتية".

٣٧ - وفي أعقاب الإحاطة، أعرب رئيس مجلس الأمن عن "تأييد المجلس لعمل المنسق الرفيع المستوى" وأكد "أهمية الحوار بين السفير فورونتسوف وحكومة العراق". وأحاط أعضاء المجلس علماً بإقرار حكومة العراق بأن المحفوظات الوطنية الكويتية موجودة بحوزتها، وأنها على استعداد لإعادتها عن طريق آلية الأمم المتحدة التي ستشمل جامعة الدول العربية. وكذلك تم حث حكومة العراق على بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بأماكن جميع الممتلكات الكويتية المتبقية التي لا تزال في حوزتها، بما في ذلك المعدات العسكرية التي لم تتم إعادتها بعد إلى الكويت.

٣٨ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أعلن الناطق باسم جامعة الدول العربية أن المناقشات جارية بشأن آلية مناسبة لإعادة المحفوظات الكويتية. وقال الأمين العام المساعد للشؤون العربية بجامعة الدول العربية، السيد أحمد بن حلي، بأن الأمم المتحدة ستنشئ الآلية بمشاركة ممثلين عن العراق والكويت وجامعة الدول العربية.

٣٩ - وأثناء محادثاتي مع وزير خارجية العراق في فيينا في ٤ و ٥ تموز/يوليه، قدم السفير فورونتسوف للوفد العراقي معلومات بشأن تفاصيل آلية إعادة الممتلكات الكويتية. وقدم للوفد العراقي الخطوط العريضة للآلية. وفيما يتعلق بأصناف منفصلة من الممتلكات الكويتية وجدتها السلطات العراقية منذ عام ١٩٩٧ وحسب ما ورد في الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ التي وجهها إلي الممثل الدائم للعراق (S/2001/528)، فقد جرت الموافقة على تعيين موظف دولي من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت من أجل تيسير نقل تلك

الأصناف. وأشارت، في نهاية المحادثات المتعلقة بشأن هذه المسألة، إلى وجود فهم واضح الآن، لمسألة الممتلكات الكويتية، يسمح بوضع آلية مفصلة من أجل إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية. وأكدت في بياني المقدم إلى الصحافة على أنه ”حسب ما وردت الإشارة إليه فيما سبق، فقد وافق العراق على إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية وأنا اتفقنا الآن مع كل من العراق والكويت، على إعادة إنشاء آلية نقل الممتلكات التي كانت تستخدم في السابق أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٦“.

٤٠ - وزار المنسق الكويت في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه لمناقشة أمور منها آخر التطورات بشأن إعادة المحفوظات الكويتية. وأبلغ السفير فورونتسوف كل من الشيخ صباح الأحمد، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، والسيد خالد الجار الله، وكيل وزارة الخارجية والشيخ محمد السالم الصباح، وزير الدولة للشؤون الخارجية بالكويت والسيد إبراهيم الشاهين والسيد ربيع العدساني من اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، في سلسلة من الاجتماعات التي عقدها معهم، أن عملية الإعادة ستبدأ قريباً وأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت تيسر هذه العملية.

٤١ - وفي ٨ تموز/يوليه، قام رئيس مكنتي، السيد س. إقبال رضا، باطلاع المجلس على نتائج المحادثات التي دارت في فيينا. وأبلغ السيد رضا المجلس بعد أن وجه انتباه أعضائه إلى مراسلاتي السابقة مع العراق والكويت وجامعة الدول العربية (انظر الفقرات ٢٩-٣١ من الوثيقة S/2002/664)، فقد أبلغ بأن العراق قد وافق على إعادة إنشاء الآلية المستخدمة في السابق لنقل الممتلكات الكويتية. وأحاط أعضاء المجلس علماً بموافقة العراق على إعادة المحفوظات.

٤٢ - وذكر رئيس مجلس الأمن في تصريح لاحق للصحافة أن رئيس مكتب الأمين العام أبلغ عن ”بعض التحركات العراقية الرامية إلى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن بشأن رد الممتلكات والمحفوظات الكويتية وبشأن الاتفاق على تأسيس آلية لذلك الغرض، وأن أعضاء مجلس الأمن أعربوا عن أملهم في أن يؤدي هذا إلى اتخاذ العراق لإجراء محدد بشأن تلك المسائل“.

٤٣ - وفي ١٦ تموز/يوليه، أحالت البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة إلى أعضاء مجلس الأمن ملخصاً لما دار في جولة محادثات فيينا جاء فيه ما يلي: ”فيما يتعلق بعودة الممتلكات والمحفوظات، فقد حضر السيد فورونتسوف الجلستين العامتين الافتتاحية والختامية، واكتفى بالكلام في الجلسة الافتتاحية فقط، حيث عرض ورقة تتحدث عن آلية لإعادة سجل المحفوظات وما وجده العراق من ممتلكات كويتية منذ عام ١٩٩٧ (لم تتسلم

الأمانة العامة للأمم المتحدة هذه الورقة حتى الآن رغم مطالبتها العراق بذلك مراراً^(٣). وهي مماثلة للآلية التي استخدمت خلال فترة السنوات ١٩٩١-١٩٩٦.“

٤٤ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، توجه إلى بغداد اللواء ميغيل مورينو، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت، والسيد تيسفاي تاديس، كبير مستشاريه، لمقابلة ناجي صبري، وزير الخارجية العراقي لمناقشة دور البعثة في تسهيل نقل المحفوظات الكويتية والأصناف المستقلة من الممتلكات الكويتية. (جرت مناقشة مماثلة مع المسؤولين الكويتيين في العبدلي في ١٤ تموز/يوليه).

باء - الأنشطة الأخيرة بشأن المسائل المتعلقة بالممتلكات

٤٥ - في ١٧ تموز/يوليه، وجهت رسالتين إلى وزير الخارجية العراق والكويت أبلغتهما فيهما بعزمي على تعيين السيد ج. ريتشارد فوران في رتبة الأمين العام المساعد لقيادة فريق مصغر من موظفي الأمم المتحدة مكلف بتيسير إعادة المحفوظات والوثائق المتصلة بها. وكلف السيد تيسفاي تاديس، كبير المستشارين في البعثة، بتسهيل إعادة الأصناف المستقلة من الممتلكات الكويتية. وسوف يقدمان لي تقارير عن ذلك عن طريق المنسق. وفي ٢٣ تموز/يوليه، قدمت إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن عن تعيين السيد فوران والمسؤولية الإضافية التي أقيمت بالسيد تاديس. وفي ١ آب/أغسطس، التقيت بالسيد ريتشارد فوران، قائد فريق رد المحفوظات الكويتية، لمناقشة تفاصيل خطة التسليم.

٤٦ - وبعد عقد اجتماعات أولية في نيويورك مع عبد المنعم القاضي، القائم بالأعمال بالبعثة الدائمة للعراق، والسفير محمد أبو الحسن، الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، والسفير يحيى محمدي، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، توجه السيد فوران إلى المنطقة في منتصف آب/أغسطس.

٤٧ - وفي ١٣ آب/أغسطس، وصل السيد فوران وفريقه إلى بغداد للتباحث مع الحكومة العراقية حول الطرائق التي يمكن الاستعانة بها لنقل الممتلكات في الإطار المتفق عليه في فيينا. وأبدى السيد فوران تفاؤلاً في حديث له مع الصحافة بعد اجتماعه بناجي صبري، وزير الخارجية العراقي، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ولم يتوقع مواجهة أية صعوبات في المستقبل حيث أبلغه المسؤولون العراقيون باستعدادهم للمساعدة بكل طريقة ممكنة.

٤٨ - وتلت اجتماعه مع وزير الخارجية العراقي جولة من الاجتماعات الفنية مع كبار المسؤولين العراقيين برئاسة السفير سعيد حسن الموسوي، مدير دائرة المنظمات الدولية والمؤتمرات في وزارة الخارجية العراقية. وأكد المسؤولون العراقيون للسيد فوران استعدادهم للتعاون وإعادة الوثائق في الوقت والمكان اللذين ترضيهما.

٤٩ - وفي ١٧ آب/أغسطس، شكّل، في الكويت، فريق من أربعة أعضاء لتسلم المحفوظات. وترأسه ممثل عن وزارة الخارجية الكويتية. وشارك في عضويته ممثلون عن الديوان الأميري ووزارتي الداخلية والدفاع. وكان من بين مهامه الأساسية ضمان وصول المحفوظات في حالة جيدة.

٥٠ - وفي ١٨ آب/أغسطس، توجه السيد فوران إلى مقر البعثة في أم قصر في المنطقة المتروعة السلاح القائمة بين العراق والكويت. وبعد الاجتماع بقائد قوة البعثة، واصل فريق السيد فوران رحلته إلى الكويت لإجراء مزيد من المفاوضات.

٥١ - وفي ١٩ آب/أغسطس، صرح ناطق باسم الجامعة العربية بأن الجامعة لا تجيد مقترحا تقدم به العراق بشأن إشراكها في آلية رد المحفوظات الوطنية للكويت. وقال إن الجامعة العربية ستكتفي بالقيام بدور "الوسيط أو حلقة الوصل بين العراق والأمم المتحدة، ويمكنها أن تساعد في ترجمة الوثائق إذا طلبت منها ذلك الأمم المتحدة".

٥٢ - وفي ١٩ و ٢١ آب/أغسطس، التقى السيد فوران بالشيخ محمد السالم الصباح، وزير الدولة للشؤون الخارجية، وخالد الجار الله، وكيل الوزارة، والسفير عقيل بهباني، نائب مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية. وأعرب الشيخ محمد السالم الصباح عن أمله في نجاح مهمة فوران. واقترح المسؤولون الكويتيون تسليم سجل المحفوظات في معسكر العبدلي داخل القطاع الكويتي من المنطقة المتروعة السلاح الواقعة بين العراق والكويت.

٥٣ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، عاد السيد فوران إلى بغداد من أجل إجراء المزيد من المفاوضات بناء على نتائج محادثاته في الكويت. وفي الجولة الثانية من الاجتماعات، وافق فريق من مسؤولي وزارة الخارجية العراقية برئاسة السفير سعيد حسن الموسوي والسيد محمد تركي الدوري، مساعد مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية، على إتمام التسليم في معسكر العبدلي. وطلبوا معاملة الوفد العراقي بالاحترام الواجب عند دخوله الأراضي الكويتية.

٥٤ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، عاد السيد فوران إلى الكويت لمقابلة الشيخ محمد السالم الصباح، وزير الدولة للشؤون الخارجية، والسفير عبد الحميد العوضي، مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية، وقدم إليهما إحاطة حول محادثاته في بغداد.

٥٥ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلن السيد فوران أن العراق والكويت اتفقا على ترتيبات إعادة المحفوظات الكويتية، وأعرب عن توقعه لبدء عملية الإعادة قريبا. وأبدى تقديره لجهود العراق في تسهيل العملية، وأعاد إلى الأذهان أن وزير الخارجية العراقي كان قد وافق أثناء المحادثات التي أجريت في فيينا في تموز/يوليه على آلية رد محفوظات الكويت التي عرضها المنسق على الوفد العراقي.

٥٦ - ووجه السيد فوران، لدى عودته إلى نيويورك في ٣٠ آب/أغسطس، رسائل إلى الممثلين الدائمين للعراق والكويت والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية تتضمن اقتراحات بشأن الإجراءات التي ستتبع لإعادة محفوظات الكويت وتوصيف عام للإجراءات التي يجب أن تتخذها الأطراف المعنية.

٥٧ - وكانت الإجراءات التي اقترحتها السيد فوران مطابقة بصورة عامة للإجراءات التي اتبعت أثناء عمليات التسليم السابقة (المفصلة في الوثيقة S/1994/243 و Add.1)، ولكن مع تعديلات طفيفة بالنظر إلى اختلاف طبيعة المواد المنقولة (أي باعتبار أنها أول عملية تسليم تشمل وثائق حكومية)، وكذلك مشاركة ممثلين عن جامعة الدول العربية. وعلاوة على ذلك، فقد اتفق الأطراف على إجراء التسليم في معسكر العبدلي، مما يجعل عملية التسليم تتم لأول مرة على الأراضي الكويتية.

٥٨ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أبلغ السفير محمد أبو الحسن، الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، السيد فوران بقبول الكويت للإجراءات المقترحة. وأكد السفير أبو الحسن مجدداً في رسالته أن الكويت تدرك أن إجراءات نقل الممتلكات لا تنطوي بالضرورة على أي اعتراف من حكومة الكويت بصحة هذه الوثائق أو أهميتها، حيث تتطلب الوثائق فحصاً دقيقاً على يد الخبراء التابعين للجهات المختصة بعد تسلمها.

٥٩ - وفي رسالة موجهة إلى السفير محمد الدوري، الممثل الدائم للعراق، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر، أكد السيد فوران الأهمية التي تعلقها الكويت على صحة المستندات المعادة وأهميتها. وأشار إلى مرفق التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩١) (S/2000/1197) الذي يورد قوائم بالوثائق التي توليها دولة الكويت أولوية.

٦٠ - ورد السفير الدوري في ١٠ أيلول/سبتمبر، فأبلغ السيد فوران بموافقة حكومته على الإجراءات المقترحة. واتفق في رسائل تم تبادلها لاحقاً، على أن تبدأ عملية التسليم في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وأن ترسل جامعة الدول العربية ثلاثة ممثلين عنها. وسيتمثل دور جامعة الدول العربية، وفقاً لما اتفق عليه في الإجراءات المقترحة، في المشاركة في التسليم وتوقيع وثائق التسليم كشاهد على تلك العملية.

٦١ - والجدير بالذكر أن المنسق اجتمع في فيينا في ٣٠ أيلول/سبتمبر مع السفير سعيد حسن الموسوي، مدير مديرية المنظمات والمؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية العراقية (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه)، الذي أبلغه بأن "لدى العراق كميات كبيرة من الوثائق جاهزة

للتسليم“. وشدد السفير فورونتسوف على أنه ينبغي البدء بتسليم الوثائق الهامة إلى حكومة الكويت، مثل محفوظات الديوان الأميري ووزارة الخارجية.

٦٢ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وجه الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، السفير محمد الدوري، رسالة إلى السيد فوران أفاد فيها بأن الجانب العراقي أكمل أعمال التحضير لتسليم المحفوظات. ورد السيد فوران في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، فأبلغ العراق بأن السلطات الكويتية قد تساءلت عما إذا كان من الممكن البدء بتسليم ملفات الديوان الأميري. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، رد السفير الدوري قائلًا إن "العراق سيسلم الوثائق الكويتية التي جمعت حتى الآن، بما فيها الرسائل المتبادلة بين مختلف الإدارات الكويتية والديوان الأميري".

٦٣ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الناطق باسمي بيانا جاء فيه أن الأمم المتحدة وضعت مع العراق والكويت ترتيبات خاصة بطرائق التسليم في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الوفدان للمرة الأولى في موقع التسليم واغتتما الفرصة للاطلاع على الإجراءات ومناقشة بعض التفاصيل المعلقة. وقد أحضر الوفد العراقي قوائم تفصيلية بعبوات الصناديق سلمت إلى الوفد الكويتي لاستعراضها.

٦٤ - وتألّف فريق الأمم المتحدة من أربعة موظفين دوليين، وضم الوفد العراقي ستة دبلوماسيين، في حين أرسلت الجامعة العربية ثلاثة ممثلين شهدوا عملية التسليم. ومثل الكويت فريق مكون من خمسة مسؤولين، وأرسلت ممثلين إضافيين من الوزارات المعنية لحضور تسليم الوثائق.

٦٥ - وقد بدأ التسليم فعلا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. فكانت قافلة تابعة للأمم المتحدة ترافق الوفد العراقي كل يوم إلى القطاع الكويتي من المنطقة المتروعة السلاح وتحضر ملء شاحنة أو اثنتين من الوثائق التي تسلم في اليوم نفسه. ولم يسمح لأي من الطرفين بترك الوثائق في موقع التسليم، كما أن الوثائق لم تترك بحوزة الأمم المتحدة في أي وقت من الأوقات. ونظمت عملية التسليم بحيث لم يكن بمقدور الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية رؤية الوثائق ما لم تدعهما الكويت صراحة إلى ذلك.

٦٦ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قال السفير غسان محسن حسين، مدير الإدارة الثانية للشؤون السياسية بوزارة الخارجية ورئيس الوفد العراقي خلال عملية إعادة الوثائق، في بيان أدلى به لوكالة الأنباء العراقية إن الكويت تسلمت ما مجموعه ٤٠٩ صناديق من محفوظات وزارتي الخارجية والداخلية ومباحث أمن الدولة وإن "عملية التسليم تمت في أجواء إيجابية".

٦٧ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، زار المنسق محيم العبدلي ولاحظ أن عملية التسليم تمر دون مشاكل. ثم اتجه إلى مدينة الكويت للاجتماع بالشيخ صباح الخالد، مدير مكتب الأمن الوطني، والشيخ صباح الأحمد، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت، والشيخ سالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب (انظر أيضا الفقرتين ٢٩-٣٠). وقال المنسق بخصوص التقدم المحرز في عملية التسليم، إن تلك العملية "تجري بصورة تفوق كل التوقعات" من الناحية الإجرائية.

٦٨ - واكتملت عملية التسليم في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن استغرقت عشرة أيام، أي قبل الموعد المتوقع أصلاً، مما يعزى في المقام الأول إلى قرار الكويت عدم التدقيق في الوثائق في موقع التسليم. على الرغم من فتح بعض الصناديق ومضاهاة محتوياتها بقوائم التعبئة، أكد الوفد الكويتي حقه في التدقيق في الوثائق بقدر أكبر من التأني وإبداء أي تعليق عليها في غضون ٦٠ يوماً من التسليم. وأفاد السيد فوران بتلك المناسبة بأن الكويت لم تتقدم بأي شكوى رسمية خلال عملية التسليم، وأضاف أن دور الأمم المتحدة لا يشمل التدقيق في الوثائق. وتسلمت الكويت ما مجموعه ٤٢٥ صندوقاً و ١١٥٨ كيساً. وتخص الوثائق مباحث أمن الدولة، ووزارة الخارجية، ووزارة الإعلام، والبنك الكويتي الوطني، ووزارة الداخلية، ووزارة النفط، ووزارة الدفاع.

٦٩ - وبمناسبة إتمام العملية، أصدر الناطق باسمي البيان التالي: "اكتملت العملية الحالية لتسليم أول مجموعة من الوثائق الكويتية. وقد وضعت الأمم المتحدة ترتيبات هذه العملية في حين كان ممثلو جامعة الدول العربية شهوداً على الإجراءات. وينبغي الرجوع إلى العراق أو الكويت بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بطبيعة هذه الوثائق أو فحواها لأن عملية التسليم نظمت بحيث لم يكن بمقدور أي جهة أخرى عدا العراق أو الكويت الاطلاع على محتويات أي ملف من الملفات. ولم تترك الوثائق في أي وقت من الأوقات بحوزة الأمم المتحدة. ويقوم المسؤولون الكويتيون حالياً بالتدقيق في الوثائق المستلمة".

٧٠ - ووفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء الكويتية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قال وزير الإعلام ووزير النفط بالنيابة في الكويت، الشيخ أحمد الفهد الصباح "إن ما تلقته الكويت من العراق حتى الآن لا يعتبر "وثائق". بمعنى الكلمة، وليس له أهمية تذكر". وأشار إلى أن "الوثائق التي سرقت خلال الغزو العراقي للكويت كانت قوام المحفوظات برمتها، في حين أن الوثائق التي أعيدت عبارة عن نسخ من بطاقات هوية مدنية، وجوازات سفر وغيرها من الوثائق التي لا علاقة لها بالمحفوظات". وأعرب الوزير عن أمله في أن يعيد العراق المزيد من الوثائق في المستقبل.

٧١ - ومن ناحية أخرى أشار السيد ناجي صبري، وزير خارجية العراق، في رسالة وجهها إليّ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2002/1237)، إلى الاتفاق بشأن طرائق إعادة المحفوظات الكويتية، الذي تم التوصل إليه في فيينا في ٤-٥ تموز/يوليه، وأبلغني بإتمام عملية تسليم المحفوظات الكويتية. وشدد من جديد على أنه وفقا للتأكيدات التي قدمها العراق في بداية عملية إعادة الممتلكات في عام ١٩٩١، فإن أي مفردات أو وثائق كويتية يعثر عليها لاحقا ستعاد بالطريقة نفسها. وأعرب الوزير عن امتنانه للجهود المخلصة الدؤوبة المبذولة من وفد الأمم المتحدة، الذي يرأسه السيد ج. ريتشارد فوران، ووفد جامعة الدول العربية، برئاسة السيد محمد فؤاد سري.

٧٢ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقيت رسالة (S/2002/1275، المرفق) من الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت، رد فيها على رسالة وزير خارجية العراق المشار إليها آنفا. وذكر الشيخ الصباح في رده أن "الكويت تعتبر إعادة المحفوظات خطوة إيجابية" وتأمل في أن تستكمل بإعادة كافة الممتلكات التي تم نهبها من الكويت إبان الاحتلال العراقي لها". وقال أيضا إنه "اتضح من التدقيق الأولي الذي أجرته الجهات المعنية في تلك الوثائق رغم احتواءها على ملفات تخص وزارة الخارجية والديوان الأميري، بأن تلك الوثائق ذات طبيعة روتينية ولا ترقى بأي حال من الأحوال إلى ما يمكن اعتباره أرشيفا للدولة". وأشار نائب رئيس مجلس الوزراء أيضا إلى أن ما أكدته العراق من إعادة أي وثيقة قد يعثر عليها في المستقبل "يعد إقرارا صريحا من جانبه بأنه لا تزال هناك وثائق لدى العراق". وأشارت الرسالة إلى أن الكويت لا تقبل بإغلاق ملف أرشيفها الوطني. ولئن أشاد الشيخ صباح الأحمد بجهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فإنه أكد أن "الطرف الوحيد الذي يملك الحق في إصدار حكم حول مدى التعاون العراقي في هذا المجال هو الكويت، وذلك من منطلق معرفتها بوثائقها". ولدى الكويت، كما يرد في الرسالة، فترة ستين يوما اعتبارا من يوم التسليم، للتدقيق في الوثائق المستلمة من العراق وإبداء أي ملاحظات بشأنها.

٧٣ - وقال الممثل الدائم للكويت، السفير محمد أبو الحسن، في بيان أدلى به إلى وكالة الأنباء الكويتية، إنه ينبغي تناول مسألة الممتلكات بوصفها التزامات دولية تنص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبشأن المحفوظات المعادة مؤخرًا، أشار السفير أبو الحسن إلى رسالة الشيخ صباح الأحمد الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، التي أكدت فيها أن الوثائق "ليست ذات أهمية تذكر".

٧٤ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت رسالة (S/2002/1294، المرفق) من وزير خارجية العراق، السيد ناجي صبري، علق فيها على القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وقال وزير الخارجية في الفقرة ٧ من رسالته إن "الفقرة التمهيدية السابعة [وجهت] الاتهامات للعراق بشأن ... موضوعي المفقودين والممتلكات". ولاحظ كذلك أنه "بالنسبة للممتلكات الكويتية فقد أعادها العراق وآخرها الأرشيف الكويتي الذي سلمته الجهات العراقية إلى الكويت خلال الفترة ١٩-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢".

٧٥ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وجه السفير محمد الدوري الممثل الدائم للعراق رسالة إلى السيد ج. ريتشارد فوران يخطر فيها بأنه تم العثور على مجموعة أخرى من الوثائق تخص المتحف الكويتي وأنها ستعاد وفقا للإجراء المتفق عليه وفي موعد تتفق عليه الأمم المتحدة والكويت والعراق.

رابعاً - ملاحظات

٧٦ - يلاحظ أن مسألة إعادة المحفوظات الكويتية شهدت تطورات مشجعة منذ إعادة العراق أول مجموعة من الوثائق وإعادة إنشاء آلية عملية رد الممتلكات الكويتية الأخرى. وكانت حكومة الكويت لا تزال تدقق في المحفوظات المعادة حين أكد وزير الخارجية العراقي، ناجي صبري، بأن "أي أشياء أو وثائق كويتية يعثر عليها لاحقاً ستعاد بالطريقة نفسها". وتحقيقاً لهذا الهدف، أُنشئت السلطات العراقية أن تضاعف جهودها الرامية إلى إعادة ما تبقى من ممتلكات كويتية دون تأخير.

٧٧ - وبخصوص مسألة إعادة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى أو رفاتهم، لم يتحقق سوى تقدم محدود رغم بعض العناصر الإيجابية الجديدة. ويعقد المسؤولون العراقيون حالياً اجتماعات مع المنسق. وقد أبلغ العراق جامعة الدول العربية مؤخراً بعزمه استئناف مشاركته في اللجنة الفرعية الفنية التابعة للجنة الثلاثية.

٧٨ - وقد كتب الممثل الدائم للعراق في ١١ كانون الأول/ديسمبر إلى المنسق يخطر به بأن وزارة خارجية العراق ترحب بزيارته لبغداد. ويحدوني أمل صادق في أن تكون التطورات المشار إليها في هذا التقرير بداية عملية حقيقية، تتيح لي في نهاية المطاف الإفادة عن إحراز تقدم أكثر أهمية في المستقبل القريب. وأهيب بالعراق أن يمتثل امتثالاً تاماً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن يتعاون مع المنسق، لا سيما بصفته ميسراً للأنشطة الرامية إلى تسوية المسائل الإنسانية.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة الخمسون، الملحق رقم ١ (A/57/1).
- (٢) في ١٨ تموز/يوليه، أرسلت الولايات المتحدة مذكرة إلى العراق مشفوعة بقائمة من الاستفسارات الفنية تنصيب على المسائل التي لم تحسم في قضية سبيكر. ولم يرد العراق بعد على تلك المذكرة. وقد اكتفى المسؤولون العراقيون بالقول في وسائل الإعلام بأن النقيب سبيكر لقي حتفه. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، غير وزير البحرية الأمريكي حالة النقيب سبيكر من مفقود في العمليات إلى مفقود/أسير.
- (٣) يتولى مسألة ترتيب نقل الأصناف المستقلة من الممتلكات الكويتية المذكورة في المرفق الأول من هذا التقرير السيد تاديس بالتعاون مع المسؤولين العراقيين والكويتيين ومن المتوقع أن يتم النقل في المستقبل القريب.

المرفق

أصناف مستقلة من الممتلكات الكويتية المقرر أن يردها العراق وفق ما ورد في قائمة وزارة الخارجية العراقية

- ١ - حقيبة جلد خضراء مدون عليها (هدية إلى صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح من أخيه الملك فهد بن عبد العزيز).
- ٢ - مسدس باخمص بنديقية مع ناظور نوع ماكنم مدون عليها (خاص لأمرء وملوك الخليج - جابر الأحمد الصباح).
- ٣ - بنديقية صيد أوتوماتيكية مكتوب عليها (الشيخ مبارك العبد الله الأحمد).
- ٤ - ثلاثة عشر صحنًا على النحو التالي:
 - (أ) خمسة صحنون كبيرة ذات حاشية مزخرفة بالذهب عيار ٢٤ قيراطًا تحمل شعار الكويت.
 - (ب) صحن واحد صغير ذو حاشية مزخرفة بالذهب عيار ٢٤ قيراطًا تحمل شعار الكويت.
 - (ج) صحن واحد مزخرف بالذهب عيار ٢٤ قيراطًا يحمل شعار الكويت.
 - (د) خمسة صحنون دون الوسط ذات حاشية مزخرفة بالذهب عيار ٢٤ قيراطًا بدون شعار.
 - (هـ) صحن واحد صغير ذو حاشية مزخرفة بالذهب عيار ٢٤ قيراطًا بدون شعار.
- ٥ - تمثال واحد مصنوع من مادة البرونز بهيئة رجل من جنوب شرقي آسيا يستخدم آلة موسيقية.
- ٦ - مسدس ستيل سمث اندويسن (ماكنم) يحمل الرقم ٣٥٧ وعليه عبارة (مهدي إلى صاحب السعادة الشيخ سالم صباح السالم الصباح).
- ٧ - لوحة (حمام الشرق) تعود إلى الفنان الانكليزي الفريد المور مؤرخة عام ١٨٨٠ - متضررة.
- ٨ - لوحة تمثل (منظر ريفي هولندي) بريشة الفنان ثور تعود إلى الفترة الكلاسيكية.
- ٩ - لوحة تمثل (كنائس) بريشة أحد الفنانين من الدول الاشتراكية تعود إلى فترة بدايات القرن العشرين.

- ١٠ - لوحة تمثل (منظر غابة ثلجية) بريشة الفنان المعاصر (لويب) لعام ١٩٨٥.
- ١١ - سيفان منقوش عليهما عبارة (أنشئ هذا السلاح في عهد حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح سنة ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م)، وموسومان بالختم الملكي البريطاني مع حرف (W) الانكليزية ومنقوشة عليهما أيضا الآية الكريمة .. (أن ينصركم الله فلا غالب لكم)، مع غمد جلدي لسيف واحد.
- ١٢ - سجادة مهداة من شاه إيران السابق إلى صاحب السمو الملكي، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت، فيما يلي وصفها:
- الحجم: ٣٢,٥ بوصة في ٢٦,٥ بوصة
- الحافة العليا منقوش عليها عبارة "هدية من الشاه"
- الحافة السفلى منقوش عليها عبارة "دولة الكويت/الشيخ جابر الأحمد الصباح/أمير الكويت"
- زينت حواف السجادة بأعلام الكويت